الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٤٢
المعقودة يوم الجمعة
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والاربعين

الرئيس : السيد أفونسو (موزامبيق)

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال : التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تنظيم الأعمال

UN LIBRARY
JAN 8 1992
UN/SA COLLECTION

../..

Distr. GENERAL
A/C.6/46/SR.42
17 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57610 ٣٤٤٣ض(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٠

البند ١٣٦ من جدول الأعمال : التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (تابع) (A/C.6/46/L.6/Rev.1)

١ - السيدة سلفيرا نونيس (كوبا) : قدمت مشروع القرار المتعلق بالبند المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" (A/C.6/46/L.6/Rev.1) بالنيابة عن مقدميه ، وقالت إن الهند قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار . وذكرت أن البلدان النامية تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى ، الى وجود آليات دولية تُمكنها من ضمان مصالحها الاساسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرا لأن تلك البلدان هي التي تحملت أكبر قدر من المعاناة من جراء النظام الجائر السائد حاليا . والغرض الرئيسي من مشروع القرار هو إرساء قاعدة قانونية لتطوير المبادئ والقواعد الكفيلة بتعزيز النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأشارت بصفة خاصة الى الفقرة ٣ من مشروع القرار التي تضمنت اقتراح إنشاء فريق عامل لوضع المبادئ والقواعد المذكورة .

٢ - وأعلنت أن المحاولات التي قام بها مقدمو مشروع القرار من أجل التوفيق بين المواقف المتعارضة باءت بالفشل . وأنه لم تكن هناك رغبة في التفاوض من جانب تلك البلدان التي عارضت بحزم روح وشكل مشروع القرار ، وقد تجلى ذلك في أنها لم تقترح ادخال تعديلات كان يمكن أن تتيح إمكانيات للتفاوض بغية تضييق الفجوة القائمة بين المواقف المختلفة .

٣ - وذكرت أن التغييرات العميقة التي طرأت في العالم يجب ألا تجري على حساب تطلعات ومصالح الدول النامية التي يلزم أن تجري تغييرات تساعد على القضاء على النظام الاقتصادي الجائر الذي فرضته الدول الكبرى . كما أعربت بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار عن أنها تود حث تلك البلدان التي عارضت مشروع القرار على السماح باعتماده دون تصويت .

٤ - الرئيس : قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 وتصويت مسجل منفصل على الفقرة ٣ .

٥ - السيد فان دي فيلدي (هولندا) : تحدث لتعليل التصويت وذلك قبل إجراء التصويت بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وأشار الى أن

(السيد فان دي فيلدي ، هولندا)

الاتحاد الاوروبي وأعضاءه قد أعربوا من خلال بيانات سابقة بشأن هذا البند عن الرأي القائل بأنه على ضوء المشاكل المتعددة والمعقدة التي نشأت في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يتسم بالتغير السريع ، فمن غير المستصوب الشروع في أعمال لتدوين قانون في هذا الميدان . وكرر أن الدول الاثنتي عشرة قد أعلنت باستمرار عن تفضيلها اتباع نهج مرن للتعاون ، عوضا عن تدوين قانون في هذا المجال . ولذلك فإنه لا ضرورة لإنشاء فريق عامل وعليه فإن الدول الاثنتي عشرة سوف تصوت ضد الفقرة ٣ من مشروع القرار .

٦ - السيد نهوس (استراليا) : تكلم أيضا لتعليل التصويت بالنيابة عن بلده وعن كندا ونيوزيلندا ، فأعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم بشأن البند ، وأضاف قائلا لا بل إنه حدث تراجع بشأنه . وأعلن أن نص مشروع القرار ليس مستكملا وأنه يفتقر للدقة . وذكر أن المشروع قد أشار الى عقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث في حين أن العقد الحالي الذي أعلنته الجمعية العامة بقرارها ١٩٩/٤٥ ، هو الرابع . وذكر أن الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد أيدت في العقد الرابع الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي والالتزامات والسياسات التي اتفق عليها في سياقه ، وفقا لما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٥ . وذكر أن مشروع القرار لا يتفق مع القرارات التي اعتمدتها والعبارات التي استخدمتها اللجان الاخرى . ولهذه الاسباب ، أعرب عن أسف استراليا وكندا ونيوزيلندا لانها ستضطر الى التصويت ضد الفقرة ٣ من مشروع القرار وضد مشروع القرار ككل .

٧ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الامريكية) : تكلم أيضا لتعليل التصويت ، فقال إن مشروع القرار غير دقيق ويثير اللبس وينطوي على مفارقة تاريخية . وأنه لم يراع منجزات الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، التي أتاحت للامم المتحدة أن تتخطى المواجهات العقيمة التي اتسمت بها السبعينات وأوائل الثمانينات . ولا ترغب الولايات المتحدة المساهمة في الارتداد الى تلك الحقبة ، بل إنها تسعى الى البناء استنادا الى تلك المجالات التي يتوفر اتفاق بشأنها ، كالاتفاق الذي أحرز أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة . وقال إن مسؤولية عدم توفر اتفاق بشأن مشروع القرار تقع كلية على مقدميه ، الذين رفضوا اقتراحات عديدة بشأن حل وسط قدمتها البلدان النامية ، ورفضوا البحث في نهوج بديلة أخرى . ولهذه الاسباب جميعها ، فإن الولايات المتحدة سوف تصوت ضد مشروع القرار .

٨ - السيد نتسامبا (الكاميرون) : قال إن وفده يأسف لعدم توفر توافق في الآراء بشأن مشروع القرار ، الذي يكتسي مع ذلك أهمية بعيدة المدى .

٩ - السيد فان دي فيلدي (هولندا) : تحدث في نقطة نظام وقال إنه درج على أنه لا يجوز لمقدمي مشروع القرار التكلم لتعليل التصويت .

١٠ - السيد نتساما (الكاميرون) : قال إن الرئيس بوش والرئيس ميتران قد أدليا ببيانات لصالح النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١١ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن القاعدة لا يجوز بموجبها لمقدمي مشروع قرار الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت ، ليست ممارسة دارجة بل هي حكم قائم من النظام الداخلي ، وأنه يخشى إذا ما جرى التغاضي عن ذلك في إحدى الحالات أن يتعذر تفادي الإدلاء ببيان من هذا القبيل لتعليل التصويت عندما أي يجري النظر في حالة أخرى في المستقبل .

١٢ - السيد نتساما (الكاميرون) : تلا البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس بوش والرئيس ميتران ، حيث صرح الرئيس ميتران بأن الوقت قد حان لإقرار سلطة القانون الدولي التي هي الوسيلة الوحيدة لمنع الفوضى ، وأعلن عن رغبته في أن يتحقق توافق جديد بين الدول تخطيا للحرب الباردة ، يمكن للأمم المتحدة في سياق أن تستخدم ولايتها للحفاظ على السلم تحقيقا لأمل مؤسسيها . واختتم كلمته قائلا إنه لم يحاول تعليل تصويته .

١٣ - أُجري تصويت مسجل على الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 .

المؤيدون : اثيوبيا ، الاردن ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جيبوتي ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ،

مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيجيريا ، هايتي ، اليمن ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ، أوكرانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، رومانيا ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ليتوانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

الممتنعون : ألبانيا ومنغوليا .

١٤ - أُعتمدت الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 بأغلبية ٧٤ صوتا ، مقابل ٣٤ عضوا وامتناع عضوين عن التصويت .

١٥ - أجرى تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 ككل .

المؤيدون : اثيوبيا ، الاردن ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، برونـي دار السلام ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جيبوتي ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،

منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيجيريا ، هايتي ، اليمن ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ، ايسلندا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، ليتوانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، ألبانيا ، أوكرانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلغاريا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر مارشال ، رمانيا ، فانواتو ، لختنشتاين ، النمسا ، اليونان .

١٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ١٨ صوتا وامتناع ١٨ عضوا عن التصويت .

١٧ - السيد فان دي فيلدي (هولندا) : تكلم لتعليل التصويت ، بعد التصويت وذلك بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، وقال إنه نظرا لانه قد جرى النظر في البند منذ سنتين ، فقد تم وضع الاسس لإجراء حوار عملي أكثر بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، وفي إعلان باريس ، الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وأعلن أن الاتحاد الاوروبي بذاته قد وضع مجموعة من الصكوك الهامة من أجل التعاون ، كاتفاقية لومي ونظام الافضليات المعمم .

١٨ - وأضاف قائلا إن مشروع القرار الذي صوتت اللجنة عليه توا لم يأخذ في الاعتبار نتائج المؤتمرات التي أشار إليها أو القرارات التي اعتمدت أثناء تلك الجلسات . وعلاوة على ذلك فإنه لا يعكس روح وأشكال التعاون القائم حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية . واستطرد قائلا إن مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 اقتصر على إيراد إشارات بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث ، التي اعتمدت منذ أكثر من عشر سنوات خلت . وأن الفقرة الاولى من الديباجة تقر بالتقدم الذي أحرز مؤخرا . ولهذه الاسباب جميعا ، فقد صوتت الدول الاثنتي عشرة ضد مشروع القرار .

١٩ - السيد كاليرو رودريفيز (البرازيل) : قال إن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار نظرا لانه لو فعل خلاف ذلك لعنى ذلك أنه يوافق على أنه ليس من الجدير بالاهتمام تحديد المبادئ القانونية الاساسية التي ينبغي أن تستخدم كأساس للعلاقات الاقتصادية فيما بين الدول . وذكر أنه يبدو أن جميع الدول تعترف بأن النظام الاقتصادي الدولي الراهن هو غير مرض ويلزم إجراء تغييرات عليه . وصحيح أنه تجرى ثمة تغييرات ، إلا أنها أجريت على أساس قطاعي واقتصرت على مجالات محدودة . وقال إن وفده مقتنع بأنه كان من الممكن ادخال تلك التغييرات اللازمة لو كان هناك اتفاق عام على المبادئ التي ينبغي ادخال التغييرات وفقا لها .

٢٠ - وذكر أن مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 كان موضع كثير من الانتقادات ، وربما كانت ثمة مبررات للبعض منها . فإن ولاية الفريق العامل ليست محددة بوضوح . بل إن الفقرة ١ تثير بعض الشكوك فيما يتعلق بتلك الولاية . ولم يصوت وفده لصالح مشروع القرار بدافع روح المجابهة ، وكان يفضل وجود اتفاق عام بشأن النص .

٢١ - السيدة مباكي (السنغال) : ذكرت أن وفدها قد صوت لصالح مشروع القرار .

٢٢ - السيد أبيمنا (رواندا) : قال لو أن وفده كان حاضرا لكان قد صوت لصالح مشروع القرار A/C.6/46/L.6/Rev.1 .

تنظيم الاعمال

٢٣ - الرئيس : قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٢٦ من جدول الاعمال . واقترح أن تتخذ اللجنة ، يوم الاثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بعد الظهر ، مقررا بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي . ومشروع المقرر بشأن البيئة ومشاريع القرارات بشأن مركز حامل الحقيبة الدبلوماسية وتقرير لجنة القانون الدولي والحصانات القضائية . وسوف تتمكن اللجنة يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، من أن تتخذ مقررا فيما يتعلق بمشاريع القرارات المتبقية ، وهي تلك المتعلقة ببرنامج الامم المتحدة لتقديم المساعدة والبروتوكول الإضافي المتعلق بالوظائف القنصلية بالإضافة الى مشروع القرار بشأن تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠